جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة: رؤية تحليلية

م.وسام صالح عبد الحسين
جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

Dialectical Relationship between Civil Society and Citizenship: An Analytical Vision

Wisam Saleh Abdul Hussein
University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology
wissamsaleh81@gmail.com
wissamsaleh50@yahoo.com

Abstract

Civil society organizations are among the most important actors in social construction, and the value of their effectiveness lies in that they search in the same person and seek to enhance its value and status as a social actor that has the task of renaissance and progress of society to broader positive areas, this means that civil society is looking at the values of citizenship and what It reduces it to principles that push everyone to the need to move towards areas in which the values of solidarity and interaction between the individual and the other regardless of gender, color, shape, ethnic, racial and other narrow affiliations are achieved, and here we notice that civil society seeks citizenship as a comprehensive culture accomplished for an optimal social reality, believes in a culture of dialogue and peaceful coexistence Tolerance, and here the nature of the integration between civil society and citizenship is evident as the highest values in which the desired social structure is sustained

Key Words: Society, Civil Society, Citizenship

الملخص

تعد منظمات المجتمع المدني من اهم الهيئات الفاعلة في البناء الاجتماعي، وقيمة فاعليتها تكمن في انها تبحث في ذات الانسان وتسعى الى تعزيز قيمته ومكانته كفاعل اجتماعي تقع على عاتقه مهمة نهضة وتقدم المجتمع الى مجالات ايجابية أرحب، هذا يعني ان المجتمع المدني يبحث في قيم المواطنة وما تختزله من مبادئ تدفع بالجميع الى ضرورة التحرك نحو مجالات تتحقق بها قيم التضامن والتفاعل بين الفرد والاخر بغض النظر عن الجنس واللون والشكل والاثنية والعرقية وغيرها من الانتماءات الضيقة، وهنا نلحظ ان المجتمع المدني ينشد المواطنة كثقافة شاملة ناجزة لواقع اجتماعي أمثل، يؤمن بثقافة الحوار والتعايش السلمي والتسامح، وهنا تتضح طبيعة الإندماج مابين المجتمع المدني والمواطنة كقيم أعلوية يستدام بها البناء الإجتماعي المنشود.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المجتمع المدني، المواطنة

المقدمة

يعد المجتمع المدني احد أهم المفاهيم التي تحظى بالاهتمام والقبول في الوقت الحاضر من جانب عدد كبير من الإطراف الفاعلة في إطار المنظومة الدولية الواسعة من دول ومنظمات محلية وإقليمية ودولية وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة نشاطاته ومجالات اهتمامه بالإضافة إلى قيمة وأهمية التأثير الذي يحدثه على كافة جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمعات، فقد أصبح عنوانا مثيرا بموضوعاته واهتماماته الكثيرة،فعلى الرغم من مسألة التعقيد في تركيبته بالنسبة للمؤسسات والمنظمات والهيئات الفاعلة ضمن محيطه – والتي تعكس بالأساس توجهات الإفراد نحو الموضوعات ذات العلاقة بميدان اهتماماتهم من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها – إلا أن جميعها تتفق في ضرورة تحقيق المصلحة العامة لجميع الإفراد في المجتمع، أي أنها تبحث في تنمية وتعزيز قيمة ومكانة الفرد من خلال دوره في هذا الهيكل وعلى أساس التضامن والتعاون مع غيره من أبناء جنسه، فالمجتمع المدني يعد بذلك فضاء يتحرك فيه الفرد بعيدا عن ضغوطات الدولة، فطواعية تكوينه تتيح للفرد الحرية الكافية لان يختار بعض خياراته بالطريقة التي تروق له ويوظفها في المجالات التي هي محل اهتمام لديه، فهو بذلك يعبر عن راية وعن مواقفه بسلوكيات وأنشطة

تعكس في الحقيقة طبيعة التوجه لما يمكن إن تكون عليه الموضوعات ذات العلاقة بحياته الاجتماعية، شريطة إن يحترم القوانين النافذة لا إن يقوم بعمل يخالفها ويضعف من قيمة تأثيرها في المجتمع، فسلوك الفرد يجب إن يكون فيه من المواصفات التي لا تتعارض مع مصالح وحياة بقية إفراد المجتمع وان يصب في اتجاه حفظ توازن مكونات البناء الاجتماعي هذا يعني انه يبحث عن مصلحة الفرد من خلال دور الفرد نفسه، وذلك من خلال قيامه بتكوين وتأسيس مؤسسات طوعية يشتمل هيكلها التنظيمي على مجموعة إفراد يتضامنون معا في سبيل تحقيق هدف معلن للفرد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام وعلى أن يعطى كل فرد منهم دوره ومركزه في البناء التنظيمي بما يتوافق ذلك مع القانون الأساسي (الدستور) الذي سمح للأفراد بذلك، فتحركهم في هذا الاتجاه سيتم على وفق أسس وقواعد قانونية ضمنها لهم المشرع الدستوري والتي تدور حول تأكيد مبدأ المواطنة التي تتيح لهم التمتع بحقوق والالتزام بتأدية الواجبات في الوقت نفسه، فقيام الفرد بتشكيل أو الانتماء إلى مؤسسات مدنية هي حق له، والتزامه بالقوانين النافذة لأجل حفظ حقوق الدولة والمجتمع معا هو واجب عليه، هذا يعني إن المجتمع المدني يتحرك في عمله وفق مضمون المواطنة ويعمل في نفس الوقت على تعزيزها وحمايتها

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في ظل الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني في الوقت الحاضر، وحجم وقيمة المهام الملقاة على عاتقها خاصة مع التساؤل عن مدى تأثير الدور الذي تؤديه وعلاقتها بالوظائف التي تقوم بها في المجتمع وأهمية ذلك بالنسبة لمفهوم المواطنة، فالمجتمع المدني تكمن أهميته من كونه يملك القدرة على صياغة شخصية فردية منتجة وواعية تكون لها القدرة على تنمية المجتمع وذلك من خلال موضوعات لها أهمية ومكانة في حياة الفرد من قبيل الديمقراطية والسلطة وحقوق وواجبات المواطن وغير ذلك وهذه جميعها إنما تمثل حقيقة فكرة المواطنة، فالأهمية هنا تؤكد على الجدل وقوة العلاقة مابين المواطنة والمجتمع المدني بمؤسساته وهياكله المختلفة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أغراض عديدة منها:

- التعرف إلى مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والفرد على حد سواء.
- التعرف إلى مفهوم المواطنة قانونيا وسياسيا وعلاقتها بحقوق وحريات الفرد في المجتمع
- التعرف إلى طبيعة وحدود العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة، والتأكيد إن العلاقة هي جدلية قائمة على أساس تكامل الأدوار والوظائف من خلال النقطة المفصلية التي تشكل محور اهتمام الاثنين معا وهم المواطنون.
- التعرف إلى دور المجتمع المدني في تنمية وتعزيز المواطنة وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها ويقوم بتحقيقها في المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة.

فرضية البحث.

يقوم هذا البحث على فرضية قوامها أن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالمواطنة هي علاقة وطيدة، فالأول لا يكون إلا إذا تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم التي ضمنتها لهم المواطنة وفي ظل نظام ديمقراطي يعترف بذلك هذا الأمر سيسمح لهم بتشكيل مؤسسات مدنية مستقلة عن إرادة الدولة يوظفون من خلالها إراداتهم وطاقاتهم لانجاز مهام يكون لها اثر ايجابي لكل الأفراد في المجتمع، كما وسيكون لهذه الوظائف دورا كبيرا في إبراز القيمة الحقيقية للفرد من كونه مواطنا فاعلا قادر على تطوير قابليات مجتمعه ونقله إلى مرحلة متقدمة على طريق ما يعرف اليوم بمفهوم التنمية، فالمجتمع المدني بذلك سيسهم ببيان قيمة الفرد من خلال وظائفه متسلحا بما يملكه المواطنون من حقوق وواجبات، وقيامه بذلك سيسهم بتعزيز فكرة المواطنة، فالافتراض يقوم على أن كل منهما يكمل ويعزز وجود الآخر

منهجية البحث.

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، يأتي في مقدمتها المنهج التاريخي والذي يعتبر أساسيا في دراسة الظاهرة الاجتماعية – السياسية حيث تمت الاستعانة به بقصد تتبع الرؤية التاريخية لظهور المجتمع المدني وذلك من خلال التأكيد على آراء العلماء والمفكرين وكذلك المراحل التاريخية التي مر بها، كما وتمت الاستعانة بالمنهج التحليلي (الذي اعتمدناه أساسا لدراستنا) لأجل تحليل طبيعة العلاقة بين المفهومين إلى جانب تحليل دور المجتمع المدني في ترسيخ فكرة المواطنة من خلال وظائفه التي يقوم بها، كما وتم الاسترشاد بالمنهج الوظيفي من خلال بيان اثر وظائف المجتمع المدني على الفرد والدولة والمجتمع ككل.

هيكلية البحث.

الى جانب المقدمة توزع البحث على ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول في دراسته الإطار ألمفاهيمي لكل من المجتمع المدني والمواطنة حيث تم فيه التعريف بمضمون الفكرتين، أما المبحث الثاني فقد تركزت دراسته على معرفة طبيعة العلاقة مابين المجتمع المدني والمواطنة، اما المبحث الثالث فقد تعلقت دراسته عن دور المجتمع المدني في تنمية فكرة المواطنة، وفي الأخير جاءت الخاتمة لتلخص الفكرة الأساسية لمضمون الدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي

أولا: المجتمع المدني.

يعود نشوء هذه الفكرة إلى المجتمع الإغريقي وذلك حينما دعا الفيلسوف أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي (برلمان) تسود فيه حرية التعبير ويقوم بتشريع القوانين التي تحمي العدالة والمساواة، إلا انه طالب باقتصار المشاركة على النخبة مع استبعاد المرأة والعمال والغرباء من حق المشاركة او حق المواطنة[1]. و يؤكد العديد من العلماء والباحثين إن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن موجودا آنذاك، واستمر الحال في التفكير السياسي الأوربي القديم فالدولة يقصد بها مجتمع مدنيا إنما تمثل مجتمعا سياسيا أعضاءه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها[2] لكن استقلالية هذا المفهوم بدأت فكرا وممارسة في عصر التنوير حيث استخدم لأول مرة كمرادف لكلمة مجتمع محلي وليشير إلى مجموعه الناس الذين يسكنون المدن، وأصبح المفهوم ينسب إلى فضاء الحضارة الأوربية الحديثة وتحديدا إلى دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي والعلماني، ثم اخذ المعنى أكثر تخصصا في الإعمال الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي فكان المجتمع المدني مرادفا للمجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة استبدادية وطبائع الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي ينعدم فيه الأمن والأخلاق[3] ولعل الخلفية المؤطرة للمفهوم وفق العقد الاجتماعي إنما جاء كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا جاء اقتران المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتلخص فيه المجال السياسي من ارث العصور الوسطى المسيحية الكنسية أي من هيمنة المقدس وتصبح بذلك الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية[4] والتحويلات الكبيرة والعميقة في الإطار العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها الصناعية وكذلك الآثار الاجتماعية والثقافية حدثت في الأساس في أوربا في فترة سميت بعصر النهضة ولاسيما في القرن السادس عشر واستمرت الى القرن السابع عشر والثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، وقد تركزت في بداية وبشكل رئيسي في إطار مجتمعات بشرية أطلق عليها تسمية المدن، تلك المدن اخذت بالتعاظم والتوسع على نحو كبير في نفس الفترة خاصة في إطارها التجاري والاقتصادي وليس السياسي فأخذت تلك المدن ترتبط بنشوء وصعود قوى في مقدمتها الطبقة البرجوازية(الرأسمالية) وما ارتبط فيها في ما بعد قيم فكرية وثقافية جديدة في أوربا لقد نشأ المجتمع المدني البرجوازي برأي ماركس في الفترة المتاخمة للقرن الثامن عشر بعد ما اخذت علاقات الملكية بالانفصال عن الجمعيات الأهلية وبعبارة أخرى تطور المجتمع المدني مع نشوء البرجوازية[5]. لقد احتضنت المدن الغربية تلك القوى الصاعدة وتشكلت النقابات والاتحادات ، ففي بريطانيا تشكلت أول نقابة عام (1721م) من قبل عمال الخياطة والتي ظهرت في لندن ثم تشكلت عدد من النقابات والاتحادات في نهاية القرن السابع عشر ، والتي بدأت بالتغلغل في مجالس المقاطعات البريطانية حتى أصبح لها دور وثقل سياسي متزايد[6].

هنا يلاحظ ماركس إن المدينة استطاعت بقواها الذاتية البرجوازية ومنذ الثورة الفرنسية أن تخضع الريف إلى حكمها وثقافتها وتكويناتها الاجتماعية وقد تشكلت في فرنسا مؤسسات وجمعيات وأحزاب ذات مضامين ثقافية لها صلة بمؤسسات الدولة ومحور التطور السياسي[5]، ص42 ويرى الدكتور (برهان غليون) إن البرجوازية في هذه الفترة حققت ثورتها ونقلت السياسية فعلا من الميدان الديني والعرفي إلى الميدان الاجتماعي أي جعلتها حقيقة إنسانية تعاقدية حيث ألغت المراتب الطبقية التقليدية وجعلت الشعب كلية واحدة أي افترضت وحدته في الوقت الذي هو كثرة وأفراد عديدون بالتالي طرحت مسالة جديدة على المجتمع من حيث عدد كبير من الأفراد يتعاملون مع بعضهم البعض ويعتمدون على بعضهم لبعض وهذا هو معنى (المجتمع المدني) بالضبط ، فقد أدت تصفية الحرفة ونشوء الاقتصاد البضاعي وتحلل الملكيات الإقطاعية وتراجع الارستقراطية إلى انخلاع الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء هذه العلاقات ،أي إعادة بناء المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة في مواجهة وبموازاة الدولة الحديثة معا[7]. وجاءت كتابات هيجل في القرن التاسع عشر لتعطي المفهوم أكثر تحديدا لاسيما في كتابه(فلسفة الحق) الصادر عام 1821والذين بين فيه أن المجتمع المدني جزء من الحياة الأخلاقية المكونة من ثلاثة عناصر هي الأسرة والمجتمع المدني والدولة، أما ماركس فقد نظر إلى المجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع ليس الاقتصادي فحسب – كما يرى هيجل – بل السياسي و الطبقي أيضا[3]، ص135. وفي النصف الأول من القرن العشرين جاء المفكر الفيلسوف الايطالي(انطونيو غرامشي) ليؤكد أن المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) يسيران جنب إلى جنب، وان الذي يجمع بينهما في كل نظام هو وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية، فإذا ما أرادت البرجوازية ضمان سيطرة نظامها فان ذلك لا يكون إلا من خلال منظمات المجتمع المدني و بما يمثله من (نقابات وجمعيات ووسائل إعلام و مدارس وكمساجد وكنائس.... الخ) وفيه تتحقق وظيفة البقاء لأي نظام وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية، ويرى غرامشي أن المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل القيادة السياسية المباشرة[7]، ص3. لذلك فان المراهنة على المجتمع المدني عند غرامشي لم تلغ الدولة ولا أهمية السيطرة عليها، فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة لذلك أكد إنهما يسيران معا [4]، ص20

أما في الوقت الحاضر أصبح يشار إلى المجتمع المدني على انه المنظمات الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة، ولكن ليس تحت إمرتها وذلك من اجل تنظيم المجتمع و تنشيطه و تحقيق الاتساق فيه، فالمجتمع المدني بذلك يعرف بدلالة الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة،[7]، ص4. وهذا المفهوم يتفق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه و يتحمل مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية، ويبدو إن الكثير من الدول الديمقراطية تنبهت إلى هذا الأمر وذلك لأجل التغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود والتي كانت قد قطعتها على نفسها و تبرير الانسحاب من ميادين بقيت لمدة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة[8]، وبذلك أصبح المجتمع المدني يعرف بدلالة المؤسسات المدنية التي تعبر عن إرادة الناس و مصالحهم ومن أبرزها النقابات العمالية و الهيئات المهنية والتيارات السياسية و الجمعيات الإنمائية و جمعيات حقوق الإنسان والتيارات الفكرية و غير ذلك[9]، وهذه جميعا تتبلور من خلال المبادرة الواعية والفعل الطوعي الذي يتأسس على رغبة الإفراد، وهو ما يعني إن الإنسان يكون حرا لتتحقق تلك المشاركة الطوعية في إطار العمل الاجتماعي[10]، فكما يبدو إن انتساب وعضوية الفرد في هذه الكيانات المجتمعية لا تستند على عوامل الوراثة وروابط الدم و الولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة وإنما تقوم تبعا للغرض او المهنة او العمل الطوعي، مما تقدم يمكن القول أن هناك جملة من الخصائص المهمة التي يتميز بها المجتمع المدني والتي يأتي في مقدمتها:

1– يقوم المجتمع المدني على أساس ثقافة التطوع،فهو نوع من النشاط او السلوك التطوعي والذي يتحرك من الإفراد لتحقيق أهداف ذات علاقة بالمصلحة العامة، فالتفاعل الحر بين الأفراد وعلى شكل مبادرات جماعية وبالإرادة الفاعلة وضمن إطار اجتماعي منظم ستكون الطريق الأفضل لحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك.

2- تتصف المنظمات الداخلة ضمن هيكل المجتمع المدني أنها مؤسسات غير حكومية ذات طابع رسمي يؤسسها الأفراد لتحقيق أهداف محددة، إما عملها فيكون بعيدا عن تدخل الحومة وسلطانها، مع ذلك فهي لا تقف ضدها و أنما تبتعد في أن تكون جهازا او فرعا تابعا لها.

3- العضوية في مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم على أساس الانتماءات الضيقة، وإنما تضم في هيكلها مجموعة أفراد مختلفين في انتماءاتهم وتوجهاتهم، والذين اتفقت كلمتهم على تشكيل منظمات تأخذ على عاتقها تحقيق طموحاتهم و تطلعاتهم وبما يتوافق مع طموحات بقية أفراد المجتمع.

4- يتميز البعد التنظيمي لهذه المؤسسات من كونها تحكم نفسها على وفق برنامج داخلي يعتمد الأسس الإدارية و القواعد القانونية المعمول بها في الدستور.

5- تتميز منظمات المجتمع المدني في أن اغلبها منظمات غير ربحية، بل تأخذ دورها في المجتمع من خلال توجيه أفراد المجتمع وذلك بتحفيزهم و توعيتهم على تحقيق كل ما يتعلق بمصالحهم العامة.

ثانيا: المواطنة

المواطنة لغة، هي مصدر للفعل(واطن) وهو فعل يقتضي المشاركة، إذ نقول واطن القوم أي عاش معهم في وطن واحد، ونقول أيضا واطنه على الأمر أي اضمر فعله ووافقه عليه. ويفهم من ذلك أن المواطنة بالمعنى اللغوي تدل على أمرين:أولهما المعايشة والإقامة في مكان جغرافي محدد، وثانيهما التوافق على الفعل ظاهرا وباطنا، وهذا يعني إن للمواطنة وجود تاريخي قديم لا يرتبط بطور محدد من تاريخ الإنسان سوى الإقامة المشتركة لجماعة ما في مكان محدد وما ينتج عنها من أمور سلوكية وفكرية وعاطفية تعبر عن عيشهم المشترك وعن خصوصيتهم المعيشية، إما المعنى الاصطلاحي فتعني انتماء إلى الوطن والدولة ورابطة بين أفراد مجتمع تحكمهم منظومة القيم الثقافية والقوانين التي تنظم العلاقة فيما بينهم وتحدد لهم مجالات الحقوق والواجبات على أساس المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمل الحر المستمر من اجل تحقيق الإنصاف والعدل والأمن في المجتمع [11]. ومن الناحية التاريخية فان هذا المفهوم يعود إلى الحياة السياسية عند اليونان، فهم يؤكدون أن نمط حياتهم في مجتمع المدينة كان قائما على أساس (المواطنة الفعالة) للأفراد والذي لم يكن موجودا في النظم الكبرى التي سادت في مصر وبلاد فارس آنذاك، إلا ومع ذلك فأن هذا المفهوم تم تحديده في مجال المشاركة السياسية، ففي أثينا منح هذا الحق للرجال باعتبارهم هم الذين يقع على عاتقهم مناقشة أمور وشؤون المدينة وإقرار القوانين، وبالتالي فأن ما يؤخذ على هذا النمط هو انه قصر مسألة المشاركة على الرجال باعتبارهم مواطنين أحرار دون النساء والعبيد الذي استبعدوا بدعوى أنهم ليسوا من الأحرار[12] أما في العصر الحديث فقد شكل مبدأ المواطنة حجر الزاوية في عملية بناء أنظمة الحكم الديمقراطية الراهنة والذي انطلق من اعتباره رابطة الشراكة في الوطن دون غيرها من الروابط الإنسانية الهامة الأخرى مثل الإخوة في الدين او المذهب او الرابطة القانونية، فهي بذلك تمثل مصدر حقوق الإنسان ومناط واجباته في الدولة، فهي من الناحية السياسية تعني حق المشاركة السياسية وصولا إلى المساواة السياسية بين جميع المواطنين وأهليتهم الدستورية في تقلد المناصب العامة[13] إما من الناحية القانونية فإن المبدأ يتاح لكل من يتم الاعتراف به دستوريا بأنه يحمل جنسية الدولة دون تمييز ديني او عنصري، كما تتدرج ممارسة حقوق المواطنة من مجرد المساواة القانونية إلى المساواة الحقيقية وذلك عندما يمتلك المواطن مصادر المشاركة السياسية على ارض الواقع[14]

فكما يبدو إن مفهوم المواطنة هو الذي يحدد للمواطن حقوقه وواجباته ومعنى الولاء لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع الآخرين في تحقيق الأهداف القومية، فالمواطنة لا تعدو كونها تعبير عن التعلق والارتباط الروحي و النفسي القائم بين الفرد ووطنه ومواطنيه الذين تربطهم به علاقات وروابط لغوية وثقافية و روحية واجتماعية و سياسية، وهذا التعلق والارتباط يكون إخلاص المواطن لوطنه وقيامه بواجباته و مسؤولياته نحوه[15] فالمواطنة بذلك لها الدور الأكبر في عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في مجتمعهم ودولتهم كما أنها تشكل النسيج الاجتماعي(المجتمعي) المتكامل بصرف النظر عن الاختلافات بين

المواطنين حيث يتجلى تمسك هذا النسيج الاجتماعي من خلال التقيد التام بأنظمة الوطن وقوانينه و تحمل المسؤوليات تجاهه و بما يسهم في ديمومة الوطن وتقدمه وازدهاره، فالمواطنة هنا تضمن حقوق كل مواطن في العمل والعيش المشترك والأمن في إطار التآخي والتعاون والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية[16]

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن المواطنة تقوم بحقيقتها على وجود علاقات متبادلة بين الفرد والدولة وبين الإفراد مع بعضهم البعض وعلى أساس الحقوق والواجبات التي يحددها القانون الأساسي في كل دولة والذي يسمى بالدستور الذي بدوره يكون ضامنا لإقامة نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم له. هذا يعني إن المواطنة تضمن جدية العلاقة مابين الفرد المواطن والدولة، وذلك في ضوء وجود التزامات (واجبات) و حقوق متبادلة بينهما، فللفرد على الدولة حق الحماية من المحاولات التي تهدد حياته وتقضي على وجوده او تتدخل في كل ماله علاقة بمكانته الاجتماعية، كما على الدولة أن تضمن للفرد الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لمجتمعه، كما إن للدولة جملة من الحقوق هي بالنسبة للفرد واجبات ينبغي عليه القيام بها والتي تتمثل بالدفاع عنها وصيانة حدودها ضد الأخطار والالتزام بدفع الضرائب المالية بموجب القانون والابتعاد عن كل ما يلحق الضرر ببلده من قبيل حالات التآمر والتجسس وما إلى غير ذلك، وبذلك فان المواطنة ما هي إلا علاقة قانونية قائمة على أساس تبادل المنفعة بين طرفين يحمل كل منهما الشخصية القانونية والمحددة ضمنا بالدستور، والذي أعطى لكل منهما حقوقا وألزمهما بواجبات في ضوء علاقة التبادل ما بينهما

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة.

ان العلاقة مابين المجتمع المدني والمواطنة هي علاقة تكامل و تفاعل، ذلك إن احدهما يكمل ويعزز وجود الآخر ولكي نفهم بشكل افضل طبيعة هذه العلاقة، كان من اللازم البحث عن نقطة الالتقاء التي تمثل محل اهتمامهما معا، وهذا الأمر يمكن أن نلحظه من خلال دورهما في تعزيز دور الفرد ومكانته وقيمته في المجتمع، فكلاهما يسيران بخط متواز من اجل الوصول إلى فرد يتمتع بحقوقه وواجباته، فمن خلال المواطنة سيحقق الفرد ذلك، ومن طريق المجتمع المدني سيحقق الفرد مصالحه و أهدافه او على الأقل يدركها و يحددها بشكل افضل، إلا إن فاعلية ذلك تتوقف أساسا على وجود أمر أساسي وهام والذي يتمثل بضرورة وجود نظام ديمقراطي يسمح للفرد بذلك، وبتحقق كل ذلك فأن النتيجة ستكون فردا فاعلا في هيكل اجتماعي منظم، ولأجل تحليل طبيعة العلاقة بشكل افضل فسنعمد إلى قراءتها وفق فرضية وجود محاور ثلاث:

أولا: نظام سياسي ديمقراطي

لا خلاف من الشعب هو المالك الحقيقي للسيادة، وهذه الملكية تعني أن مرجعية السلطة السياسية تأتي بناءا على تفويض او توكيل يقدمه المواطنون للحكام، وقد جعل الانتخاب الوسيلة التي يفوض بها المواطنون السلطة إلى الحكام، فلا يعني المبدأ الدستوري الشهير القائل بأن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها أكثر من أن المواطنون هم الأصحاب الحقيقيون للسلطة، وان شرعية الأخيرة تنبثق من إرادة هؤلاء المواطنين، كما ممارسة الحكام للسلطة السياسية في الدولة إنما يجري عبر تفويض المواطنين للحكام عبر الانتخابات، الأمر الذي يجعل من السلطة السياسية ثمرة عقد اجتماعي بين الحكام من جهة وبين المحكومين أي المواطنين من جهة أخرى[17]، هذا يعني إن السلطة السياسية ستتحول إلى ملكية جماعية قابلة للتداول بين المواطنين، وهذا سيشكل المدخل الحقيقي لإعادة الشعور بالاطمئنان والتوازن إلى الجميع وينتهي معه الخوف من الآخر و يتولد شعور بأن الدولة دولة الجميع وبأن الوطن كيان مشترك[18].

ومما لاشك فيه أن الأخذ بالنهج الديمقراطي إنما يمثل الوسيلة التي تضمن تحقيق مشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع ككل وعلى قدر المساواة، والتي تتحقق من الناحية القانونية عندما يكفل الدستور المساواة السياسية بين المواطنين، ويحمي القانون حق مشاركة كل مواطن في عملية اتخاذ القرارات الملزمة [17]، ص95. وفي ظل وجود مبدأ المساواة واحترام الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، فان المواطنون سيشعرون بأنهم يعيشون في مناخ ملائم يعبرون فيه عن ذواتهم و يظهروا إمكانياتهم ومواهبهم وبالتالي

ينعدم القهر والتسلط عليهم بحيث يحق لهم التحرر من كل الضغوط، فالديمقراطية تمنح للأفراد الحرية الفكرية التي تتيح لهم فرصة إظهار الإرادة وممارسة الاختيار الحر وعقد الصلات بين الناس، هذا بالإضافة إلى الحرية المدنية(الشخصية) التي تسمح للفرد بحرية التعبير والحديث والحركة والملكية الشخصية وانتهاءا بالحرية السياسية التي تتمحور فكرتها انه ولطالما إن الفرد كمواطن او عضو في الدولة فله الحق في التصويت ولانتخاب وكذلك في تشكيل الحكومة ومراقبتها[12]، ص ص231-233، كل هذه الأمور ستدفع الأفراد إلى المشاركة السياسية الواسعة عبر المؤسسات السياسية، لاسيما وان المشاركة أصبحت المظهر الرئيس للديمقراطية والتي تهدف إلى تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي لأجل ضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسية العامة والقرارات السياسية او التأثير فيها.

ثانيا: المواطن الفعال.

يؤكد الباحثون في مجال علم السياسة، إن لا قيمة للمواطنة بلا مواطن يتمتع بقيمها الأساسية التي منحت له في القانون الأساسي(الدستور) فإقرارها والعمل بها يحولان جميع المواطنين تدريجيا من مجرد رعايا منفذين صاغرين لإرادة فرد او قلة من الأفراد تدعي الوصاية على الآخرين إلى مرتبة المواطنين الأحرار المشاركين في الحياة السياسية والمساهمين من خلال الممارسة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، يتمتع بها كل مواطن منهم بحقوق سياسية وقانونية متساوية غير منقوصة[14]، ص9 والذي يتطلب معه اعتراف أصحاب السلطة بمؤشرات الحالة الايجابية في عملية الحكم الديمقراطي والتي تتجسد في التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار ومراقبة سلوك الحكام والتعددية الحزبية[19]،لذلك يرى الكثير من الباحثين في هذا المجال إن اعتراف الحكام بهذه المؤشرات(الأركان) سيعمل دون أدنى شك على بناء نظام ديمقراطي لكن أمر وجود مواطنين فاعلين يتمتعون بحقوقهم يتوقف على ما يلي [20]:

1- أن يكون المواطن عضوا في دولة بعينها مؤسسة وفق القانون والذي يرسي نظاما عاما يسري على الجميع دون تفرقه، إضافة إلى تمتعه برابطة الجنسية التي تعطيه صفة المواطنة القانونية إلى جانب وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على حماية حقوق الأفراد، لكن المواطنة بمعناها القانوني تتضمن جملة من الواجبات التي ينبغي أن يقوم بها الفرد والتي تتمثل بدفع ضرائب الدولة والتي تجعل منه مساهما في اقتصاد الدولة، ووجوب طاعة القوانين، بالإضافة إلى واجب الدفاع عن الدولة.

2- شعور المواطن سيكولوجيا بالانتماء الوطني إلى الدولة وليس مجرد الإقامة فيها، فهناك الكثير من المواطنين يحملون الجنسية لكنهم لا يشعرون بالانتماء إلى الوطن،وهذا يكون أما بسبب عدم حصوله على حقوقه المختلفة في المجتمع او ما يواجهه من تميز وصعوبات على ارض الواقع او بسبب تزايد الفساد الذي يضعف الروح الوطنية بحيث تضطر إلى أن يدفع الفرد ما يزيد على قيمة الخدمة العامة حتى يحصل عليها رغم أنها حق له، كما وان الشعور بالانتماء للوطن يؤدي إلى التكامل الاجتماعي يعني ذلك إذا شعر الأفراد – بمختلف انتماءاتهم – بالانتماء إلى الوطن، فأن ذلك يؤدي تلقائيا إلى اندماج وانصهار كل المواطنين معا في كيان سياسي واحد دون تفرقه بينهم،أما إذا غاب او ضعف الشعور بالانتماء فأن ذلك سينعكس سلبا على التكامل الاجتماعي وبالتالي يتجه الأفراد إلى الولاء الأضيق أي الاحتماء بالقبيلة والعشيرة والجماعة الدينية.وعليه فأن الشعور بالانتماء سيعمل على إحداث توصيف سياسي جديد عنوانه الانتماء الرئيسي إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني بدلا عن كل أنواع التوصيف الطبيعي الأخرى والذي يتبلور على شكل ولاء للقبيلة والعشيرة أو الطائفة أو القومية[21]

3- أن يكون للمواطن حق المشاركة في الحياة العامة، والتي تتمثل بوجود انتخابات حرة قائمة على أساس المنافسة السياسية وعدم وجود أية قيود على الناخبين في ممارسة حق التصويت، بالإضافة إلى حرية المرشحين بالإعلان عن البرامج أو الاجتماع والتنظيم وتمتعهم بالمساواة الكاملة دون أي اعتبار لموقفهم السياسي، إلى جانب مراعاة حقوق الأقليات والقوميات والحقوق الخاصة بالمرأة

4- حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها، وذلك من قبيل توفير الخدمات العامة وخاصة للفقراء والمهشمين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وفي أحيان كثيرة يحد الوضع

الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة ومن قدرته على المشاركة في الشأن العام، ولا يتمتع الفقراء بحقوق المواطنة كاملة والسبب في ذلك يعود إلى ضعف قدرتهم على المطالبة بحقوقهم ومواجهة أي تمييز يواجههم.

5- أن يتمتع المواطنون بمستوى تعليمي متميز، حتى يتصرفوا بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة فـ(تعليم المواطنة) أو (التعليم من اجل المواطنة) ينبغي أن يشمل كل الأفراد ومؤسسات المجتمع التي تعني بالتنشئة وان يستمر ذلك طيلة عمر الإنسان، وهذا سيجعل الفرد يسهم في تطوير جودة الحياة في المجتمع سواء بالرأي او الخبرة أو العمل الإبداعي

جدير بالذكر أن معظم الدول اليوم وخاصة الديمقراطية منها تبحث عن كيفية إعداد أفرادها أعدادا سليما على نحو يجعل منهم مواطنين قادرين على تحمل المسؤوليات والمشاركة في تطوير مجتمعهم في ظل تلك التغيرات، الأمر الذي يتطلب نوعا من التوجيه الذي يفي يتلك النوعية من المواطنين، ولهذا أصبحت التربية من اجل المواطنة من أكثر الموضوعات جدلا في مجال التربية المعاصرة وذلك لمواجهة الإحساس بالاغتراب وعدم الإحساس بالهوية والانتماء وضعف المشاركة السياسية وضعف الوعي بالقضايا السياسية المعاصرة وتتأكد أهميتها أكثر من كونها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع[22].

وتربية المواطنة هي مجموعة نشاطات من شأنها أن تغذي الوعي والالتزام والعمل الوطني للمواطن وتفتح مدارك تفكيره وتؤدي إلى خلق روح الانتماء الوطني بداخله[23]، فهي بذلك جزء من فلسفة تربوية سيسو ثقافية حقوقية عقلانية مدنية تسعى إلى تنمية وعي الفرد بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك بتغليب الانتماء إلى الوطن على أي انتماء سياسي أو ديني أو اثني أو طائفي آخر[24]. ولأجل تحقيق أهداف تربية المواطنة يفترض في هذا التحدي اشتراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتكاملها جميعا من اجل تشكيل هوية المجتمع والحفاظ عليها ومن اجل توجيه أفراده في مختلف النواحي، كما يفترض لهذه المؤسسات أن تعمل بصورة مباشرة في المجتمع على إكساب القيم والأخلاق والتوجهات والمعايير التي تسهم في تربية المواطنة[25]

3- وجود مؤسسات مدنية فاعلة

تتفق اغلب الدساتير في الأنظمة الديمقراطية على إن من حق الأفراد تأسيس أو تكوين مؤسسات أو منظمات أو جمعيات مدنية، أو حتى الانتماء إليها أو المشاركة في أنشطتها وفعالياتها لتحقيق مصالحهم وأهدافهم في المجتمع على أن يتوافق ذلك مع القانون الأساسي، وهذا الأمر يعد من ابرز الموضوعات التي تقوم عليها فكرة المواطنة والتي تتصل بحقوق الفرد في الكيان السياسي.

ولكي تكون الدولة الحديثة الديمقراطية والملتزمة بحكم القانون والتي تتميز بمستوى عال من المشاركة السياسية قادرة على التكيف مع متطلبات السياسة فأن ذلك يقتضي وجود مؤسسات مدنية تقوم بعملية تسييس الشعب ويتحقق من خلالها التواصل الديمقراطي بين المجتمع والدولة، وان ضمان فاعلية هذه المؤسسات سيضمن تحقق المشاركة السياسية والاستقرار السياسي وتمنع تحول النظام السياسي إلى مجرد غطاء شكلي يقنع بالاستبداد[26].

هذه التنظيمات تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح إفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف،هدفها هو تقديم خدمات للمواطنين وتحقيق مصالحهم او ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة وكذلك تعمل على رفع الحيف الذي يطال الشرائح والفئات في المجتمع وضمان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تحقيق أهداف ترسم مسبقا لتنمية المجتمع[27]، فهو بذلك مرحلة متوسطة بين الرابطة الأسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة وبين الدولة الممثلة للمصلحة العامة، فالمسافة بين الأسرة والدولة مساحة واسعة بل ومخيفة –بحسب البعض– ويمكن ملؤها بمكونات المجتمع المدني عن طريق إيجاد الممكنات القادرة على حماية الفرد من سلطان وطغيان الحكومة بل وحماية الفرد من عنت المجتمع واستبداد الأكثرية واستهتار الدكتاتوريات بشتى صورها [3]، ص135. فهذه المؤسسات تسعى إلى تحرير الأفراد من قيود البني والأطر والعلاقات الاجتماعية ك(العائلة أو العشيرة أو المذهب...الخ) إلى الفضاء الاجتماعي المشترك (المنظم) الذي يكتسب فيه صفة المواطن والذي يملك فيه الفاعلية والمشاركة السياسية والتي من خلالها ينتخب ويحاسب ويراقب أصحاب السلطة[28].

إن فكرة المجتمع المدني كشعار سياسي وجه بصورة عامة إلى قطاعات غير حكومية مؤكدا على دورها المميز وعلى شرعية الفرد والوكالات الأهلية المتمتعة بالقدرات الذاتية، فهو جاء كي يعيد للناس دورها السياسي وثقتها بذاتها يعد ان كانت أنظمة الحكم قد استحوذت على المساحات العامة جملة وتفصيلا، من هنا تأتي أهمية المجتمع المدني للتأكيد على ما مفاده إن للناس وما يقومون به من وظائف عامة دورا شرعيا مجديا على الرغم من محدوديته فأنه يبارك تعددية الوكالات الفاعلة فيجتزئ من الوحدوية المطلقة في المركز والذي لطالما احتكر شرعية تمثيل الرأي العام وليؤكد على شرعية تضارب مصالح الجماعات ومعالجتها بالطرق السياسية السلمية وليس باستحواذ السلطة قهرا واغتصابا[29].

ولكي تأخذ مؤسسات المجتمع المدني موقعها الفعلي ينبغي تعيين حدود نشاط الدولة وتدخلها، بحيث لا تمس حرية عمل هذه المؤسسات وكذلك تحريرها من الهيمنة التي تمارسها عليها، وتتأتى هذه الدعوة لأجل تحقيق استقلالية هذه المؤسسات وصونها كشرط أساسي لضمان ممارسة ديمقراطية حقيقية، لذلك من غير الممكن إرساء قواعد العملية الديمقراطية في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي، وانعدام فرص المشاركة السياسية الفعلية والمنظمة التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين،وما لم تأخذ هذه المؤسسات دورها الحقيقي في تنمية المشاركة السياسية للمواطنين ومن غير الممكن خلق نظم سياسية ديمقراطية تنافسية، إن القيمة المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني تكمن في عملها كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة للدولة مما يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للعملية الديمقراطية، فمن غير المتصور تأسيس أنظمة ديمقراطية من دون قيام مؤسسات بدورها الفاعل، ولا يمكن لأركان العملية الديمقراطية إن تتكامل من دونها وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنموا وتتطور وان تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي وبهذا المضمون ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني [17]،ص95، وعليه إذا كان نجاح الديمقراطية مرتبطا بالدولة والمجتمع المدني فأن هذا النجاح كان مرتبطا بدولة مستقرة ومجتمع مدني فاعل[30].

مما تقدم يمكن القول إن وجود نظام سياسي ديمقراطي يخضع فيه المواطنون على كافة مستوياتهم (حكاما ومحكومين) لقانون أعلى يلزمهم بمبدأ الاحترام الإلزامي لقواعده لأعلويتها وسموها على باقي القوانين الأخرى، فأن ذلك الأمر سيوجد معه أفرادا فاعلين يلتزمون بتأدية واجباتهم ويتيح لهم في الوقت عينه التحرك العلني لأجل المطالبة بضمان وتحصيل الحقوق التي سمح لهم بممارستها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتها وعلى وفق ما يقتضيه مفهوم المواطنة التي تقوم فكرتها الأساسية على هذا الأساس، عندئذ سيكون للمواطنين الحرية التامة للتحرك باتجاه تشكيل مؤسسات مدنية يستقل عملهم فيها عن عمل الدولة لأجل تحقيق أهداف ذات علاقة بالمصلحة العامة لكل الأفراد في المجتمع. هذا يعني إن فاعلية الفرد تكون كبيرة إذا كان هناك نظام ديمقراطي يحترم حقوقه وحرياته ويتيح له مساحة واسعة لان يمارسها بالطريقة القانونية، هذا الأمر سيدفع به لأجل إيجاد مؤسسات مستقلة عن الحكومة وفاعلة ضمن الدولة يسهم من خلالها في تطوير قابليات مجتمعه لموضوعات ذات أهمية بالنسبة لأفراده، وعليه فأن تحقق ذلك سيرفع من أهمية الفرد على وفق الذي تنادي به المواطنة، وكذلك تحقيق المصلحة العامة للمواطنين على وفق ما تبغيه الدولة من منظمات المجتمع المدني، فمن خلال الفرد وعن طريقه سيتحقق الافتراض بتكامل العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة،طالما إن هدفهما الأساسي يتعلق في بيان مكانة الفرد والرفع من شأنه وقيمته وذلك من خلال إدراك حقوقه وواجباته

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تنمية مبدأ المواطنة

بداية لابد من التأكيد إن جوهر الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني هو أنها تعمل لأجل تحقيق أهداف ومصالح أفراد المجتمع ككل وليس لطبقة اجتماعية بعينها، فهي تبحث في مفهوم الشأن العام ومعالجة كل القضايا المتعلقة به مؤكدة إن ذلك لا يختص بعمل بالحكومة فقط، ولعل إن فاعليتها في تحقيق ذلك يحتاج إلى مشاركة شعبية فاعلة ومنظمة يقوم بها أفراد المجتمع بقصد تنفيذ كل ماله علاقة بمصالحهم وعلى وفق القانون الذي اقر من قبلهم،هذا يعني إن هذه المنظمات تسترشد بالقانون وتعتبره

بمثابة الوسيلة التي من خلاله يتحدد عملها وعن طريقه تصل إلى الغاية التي وجدت من اجلها وهي تحقيق كل ماله علاقة بالأفراد من حقوق وواجبات ضمنتها لهم فكرة المواطنة.

إن عملها وفق القانون أعطاها شرعية العمل والوجود، مما أتاح للمفكرين والمهتمين من المواطنين دخول دائرة الشأن العام المحظورة عليهم من قبل أنظمة الحكم والتي كانت قد استولت عليه و بكل ماله علاقة بالمصلحة العامة من أعمال خيرية وتربوية ومهنية ونقابية وما شابهها بدعوة القدرة العقلانية والإدارية والتخطيطية التي تتمتع بها، على هذا الأساس جاءت دعوة المجتمع المدني بوصفه حلقة وصل يحمل بواسطتها القيمون عليها هموم الناس لأهل الحكم منمقة بزينة عصمة الحقيقة [29]، ص35.

هذا يعني إن هدف هذه المنظمات هو ان ترفع من قيمة المواطن وشأنه في مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات التي تعمل في ميادينها المختلفة وفي استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض ثقافية بهدف نشر الوعي الثقافي ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[31].

وتزداد أهميتها أكثر لما تقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي والمساهمة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة، فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة وإنما تقوم بدور سياسي بالفعل يتعلق بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة و المساءلة فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية،إضافة إلى تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات او ما يعرف بالسياسات العامة[32]

هذا يعني ان منظمات المجتمع المدني تبحث عن مسؤولية التطوير المستمر للوصول إلى تحقيق جودة فكرة المواطنة، وذلك من خلال إكساب المواطن المعارف والمهارات والاتجاهات التي تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه، وتمكنه من الاستمرار في النمو الاجتماعي الذي يكفل له ولذويه فرص عمل مختلفة ويتيح للمواطن ولذويه حياة كريمة، والمشاركة الفعلية في برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بغرض أحداث تغيرات ضرورية لنمو المجتمع، بالإضافة إلى دعم القطاع التطوعي في التصدي للمشكلات الاجتماعية، والعمل التطوعي داخل المؤسسات المجتمعية التي لها الأثر البالغ والبارز في مجال التنمية الاقتصادية للبلاد، هذا الأمر سيسمح للفرد بأن يجد له مكان في المجتمع ويحسن شروط وجوده فيه ويدافع عن مصالحه وتطلعاته وطموحاته بأسلوب سلمي وذلك من خلال القوانين التي يقوم عليها النظام السياسي – الاجتماعي الذي ينشط فيه.

وفق ما تقدم يمكن القول إن دور المجتمع المدني في ترسيخ مبدأ المواطنة وتفعيلها إنما يعني إبراز القيمة الذاتية للمواطن في المجتمع وتوسيع هامش الحركة والمناورة القانونية أمامه ليكون قادرا على التأثير في السياسة الحكومية وفق القيم الديمقراطية التي تسعى دائما إلى تعزيز دوره، وعليه فأن قيمة الوظيفة الملقاة على عاتق المجتمع المدني وأهميتها سيعزز من خلالها دور الفرد في المجتمع وضمن إطار قانوني – سياسي مقنن ومعقلن اتفق الجميع (حكام ومحكومين) على ضرورة وجوده والدفاع عن كل ماله علاقة به والذي يحمل مسمى (المواطنة)، فقيمة الأخيرة وأهميتها يرتبط جزء من أمر تحقيقها بالوظائف التي يؤديها المجتمع المدني والتي يمكن إن نلحظها بما يلي:

1- إشاعة الثقافة الديمقراطية:

تسعى منظمات المجتمع المدني الى توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، فهي تكون بمثابة البنية التحتية للديمقراطية وذلك من خلال القيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على ممارستها، حيث توفر الحياة

الداخلية لمؤسساته فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا،وإكسابهم الخبرات اللازمة لهذه الممارسة[33] وهنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناءا من أسفل يشمل الشعب كله تربية وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفا أساسيا في معادلة الحكم وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع[34]، كما ويقع على عاتق منضمات المجتمع المدني إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع والتي تقوم على احترام قيم العمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على ذلك كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، ومن هنا فان إشاعة الثقافة المدنية هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للشعب، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين الأطراف.

2- تجاوز الصراعات بين الأعضاء وتنمية التعاون مع الحكومة.

غالبا ما يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل الصراعات الداخلية كافة بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات وديا وتسهم في توطيد أسس التضامن الجماعي فيما بينهم. لان فعالية المواطن لا تكون محل اهتمام وتقدير ألا من خلال هيئة متآلفة تعمل بعين العقل وبواسطة النقاش والنقد البناء معتبرة إن الصراع والنزاع يقعان تحت تأثيرات غير طبيعية[29]، ص36، هذا الأمر يجعلها محل تقدير واحترام من قبل الحكومة،الأمر الذي يجعل منها كفاعل اجتماعي أساسي وكحامل لقضايا الشأن العام، وذلك من خلال مساعدة الحكومة في بيان قضاياه والترويج لها، فينعكس ذلك على دورها في الحق على المشاركة في صنع القرارات العامة وفي التخطيط للبرامج الحكومية والمساهمة في التشريع[35]

3- إنتاج الكوادر القيادية في المجتمع.

حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين في عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها إليهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية، وتؤكد الدراسات الميدانية إن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تسهم منظمات المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة[36]، إن فاعلية هذه الكوادر والنخب مرتبط بالتأثيرات الذهنية لمجموعة العلاقات الاجتماعية القادرة على تلبية الاحتياجات العصرية للأفراد بوصفهم فئة متمايزة لهم دور وحضور تسهم في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل الأداء الاجتماعي المتغير الذي يمتازون به والذي ينتج عنه بالضرورة عمليات تطوير وتغيير في القيم والسلوكيات النسبية، وعليه فأن مجمل حالات التفاعل او الأدوار التي تؤديها النخب المجتمعية والتي تمثل محور التفاعل الاجتماعي الذي يؤسس مجموعة الأبنية والمؤسسات وبما يتوافق مع منظومة ثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع ومن ثم تترجم إلى سلوك على مستوى الفرد المواطن او المجتمع[37]

4- تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد.

فمؤسسات المجتمع المدني تملك القدرة والقابلية على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدي الى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضائها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية إن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم،

فأن ذلك يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، وعلى العكس من ذلك فأن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع نظرا لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها[38].

5- المساهمة في عملية التنشئة السياسية.

يعد المجتمع المدني واحدة من أهم المؤسسات التي تلعب دورا كبيرا في عملية التنشئة السياسية، وذلك لإسهامها الفاعل بنقل توجيهات المعرفة والاتجاهات والمعايير والقيم السياسية من جيل إلى جيل، فهي تؤكد إن كل عضو في المجتمع يحتاج إلى عملية التنشئة السياسية حتى يمكنه التكيف مع البيئة السياسية المحيطة به[39]،أي هي تبحث في الآلية التي يتكيف من خلالها الفرد سيكولوجيا مع الموضوعات السياسية في المجتمع والتي ستصبح جزءا من تكوينه ووعيه فيكون بذلك مشروط نفسيا لأشياء يأخذها على محمل الجد على أنها(أشياء يجب أن تعمل) وبالتالي تكون جزء من طريقته في التحرك ومن تكوين شخصيته[40] وعليه فعلى عاتق منظمات المجتمع المدني بوصفها واحدة من المؤسسات الفاعلة في المجتمع أن تؤهل الفرد سياسيا لان عملية التنشئة السياسية مستمرة ويتعرض لها الفرد في مراحل حياته المختلفة، وبالتالي فهي شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي وعلى أساسها سيحدد المواطن تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية[41].

وكما يبدو إن مؤسسات المجتمع المدني تعي هذا الأمر جيدا فهي تسعى وعلى الدوام في تثقيف الفرد وتأهيله وتعليمه باعتباره كائنا سياسيا مؤثرا في المجتمع ذلك إن تخليها عن دورها المهم سيدع المجال للتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية فيكتسب الجمهور عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة والتي تسهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن[42]، فهي من هذا الجانب تسعى إلى تنمية وتعزيز ثقافة المشاركة وتعزيزها لدى المواطنون وذلك من خلال تعريفهم بالمعارف والأحكام والقيم التي تتعلق بالنظام السياسي، فيدركون بفعل ذلك أنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بوسائل متنوعة من انتخابات ومظاهرات وتنظيم مجموعات الضغط...الخ[43].

6- وظيفة تجميع المصالح.

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية إزاء القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية،ومن خلال هذه الوظيفة بتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان او تنظمها برامج متكاملة، حيث تكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون أهمية التضامن الاجتماعي فيما بينهم، كما يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى، وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله. فتكون في ذلك خبرة صياغة الأهداف والمطالب، وخبرة التحرك الجماعي، وخبرة التفاوض والوصول إلى حلول وسط، وبهذا فأن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه الخبرات هذه الهامة لممارسة الديمقراطية[38]، ص.5

7- التعاون مع الدولة في مواجهة التحديات الخارجية.

إن نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر فرض بدوره ضرورة حصول تلازم وتعاون بين المؤسسات التي يتشكل منها النظام السياسي وفي جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، ذلك إن الدور المؤثر والمتصاعد للجهات غير الحكومية العالمية وللشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية في تحديد السياسات وبرامج العمل أصبح في كثير من الأحيان أقوى من دور الدولة، وهكذا فأن للعولمة تأثيرا كبيرا في بلورة دور منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، فمع تزايد نفوذ

وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي فرضت برامج التكيف الهيكلي وروجت لاقتصاد السوق القائم على منطق فتح الأسواق وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة ما أدى إلى مزيد من الفقر والتهميش، فقدت الحكومات الوطنية قدرتها في السيطرة على الأوضاع الداخلية كما تقلصت قدرة القطاع الخاص على تحقيق الالتزامات الاجتماعية المتعلقة بحقوق الناس، أي حقوق العمال والمستهلكين وحقوق الفئات المعرضة كالنساء والأطفال والمسنين والمعاقين[35]، ص150.

وطالما ان منظمات المجتمع المدني تمثل عنصر اجتماعي حامل للمصلحة العامة وان القضايا المتعلقة بالشأن العام لا تصبح شعبية ما لم تتبناها وتدافع عنها المجموعات المعنية، فأن الضرورة اقتضت إن تكون هناك مشاركة فعالة بين الدولة وهذه المنظمات لأجل الشروع بالتنمية وللخروج من الأوضاع المأساوية التي تمر بها المجتمعات. من هنا لم تعد التنمية من مسؤولية الحكومة وحدها، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره تقودها الحكومة وتنفذ السياسات الآيلة إلى تحقيقها بمشاركة حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني، فأخذت الأخيرة تلعب أدوارا متعددة بدءا بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة مرورا برصد السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ورفع الوعي وبناء القدرات[35]، ص151، وعليه يمكن القول إن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسي في البيئة الدولية لكن دورها في عصر العولمة فرض عليها التزامات كبيرة، خاصة وان ثقافة الحكم تحولت من أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب ألتشاركي ومن طريقة فرض الأوامر إلى طريقة المحاسبة على النتائج من جانب الشعب، فالثورة المعلوماتية التي جاء بها مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع عصر المعلومات) والآثار التي رتبتها على وضعية الأفراد فرض على الدولة أن تسمح لهم بالمشاركة الفاعلة منفردين أو في ظل منظمات وتجمعات للوصول الى أهدافهم وطموحاتهم وبما يتوافق أساسا مع مصلحتهم ومصلحة الدولة.

مما تقدم يمكن القول: إن الأعمال والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من خلال سلوكيات أفرادها الناشطين فيها استطاعت إن تنمي روح العمل الجماعي بين مواطني الدولة وسد الفراغات التي لا تستطيع الأخيرة من ملأها وفي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، فهي بذلك تعد معاونا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا للدولة لذا ليس من مصلحة الأخيرة أن يكون المجتمع المدني ضعيفا في دوره ومركزه

الخاتمة

إن نشوء المجتمع المدني لم يكن امرأ عرضيا او مفهوما استثنائيا فرض أفكاره وأطروحاته على الواقع الاجتماعي للعديد من الدول وإنما جاء كنتيجة مبدأيه واستجابة عملية طبيعية لرغبات وحاجات الأفراد الذين كانوا يتوخون من خلاله الوصول إلى تحقيق أهداف ذات صلة بحياتهم الاجتماعية، لذلك جاءت مسائل البرامج والبنى الداخلية والمشاريع التي وضفتها هذه الهياكل متوافقة مع هذه الرغبات والاستجابات وان اختلفت الظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بها من حيث كون أنها تعبر عن تركيبة وبينية المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد إذن فتعدد مؤسسات المجتمع المدني يعطي دلالة واضحة عن تنوع مهامه والمسئوليات الملقاة على عاتقه، بيد إن هذا التنوع لا يعني وجها سلبيا لدوره وإنما هو بالأساس صورة ايجابية لقيمة وحجم تأثيره، فموضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلطة السياسية والعولمة وغيرها أصبحت اليوم محل اهتمام بميدان عمل واختصاص مؤسساته ومنظماته، فأصبحت على أثر ذلك علاقة جدلية مابين الموضوعات ذات العلاقة بحياة الأفراد ومابين مؤسسات المجتمع المدني، على هذا الأساس فان هناك علاقة وطيدة يشكل كبير مابين المجتمع المدني والمواطنة، فمتانة العلاقة وقوتها تصبح واضحة من خلال قيمة التأثير الايجابي الذي نلمسه على حياة الأفراد ودورهم في تنمية وتطوير مجتمعاتهم، فوجود نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية وبحقوق الأفراد وحرياتهم وتداول السلطة بشكل سلمي سيوجد دون أدنى شك مواطنا فعالا قادرا على تأدية دوره بصورة صحيحة طالما فسح المجال له في بممارسة حقوقه السياسية وعلى أساس ما تفرضه المواطنة، كما وانه سيكون قادرا على تأسيس أو تشكيل او حتى الانتماء إلى مؤسسات مدنية يمارس من خلالها دوره في الحياة السياسية، هذه المؤسسات سيدعم دورها و فاعليتها بشكل اكبر إذا ما قامت بتأدية الوظائف التي تشكلت على أساسها، وهذه المهام وان اختلفت في قيمتها وأهميتها بالنسبة لبعضها البعض، إلا إن

مردوداتها الايجابية سيكون لها اثر كبير بالنسبة للمجتمع ككل، الأمر الذي سيعزز معه دور الأفراد من حيث أنهم قادرين على تنمية مجتمعاتهم وتطويرها، وذلك من خلال التمتع بحقوقهم وتأدية واجباتهم على وفق مبدأ المواطنة، إذن إن جدل العلاقة مابين المواطنة والمجتمع المدني من جهة ومتانة العلاقة فيما بينهما من جهة أخرى سيلعب دورا كبيرا في وضع مشروع دمقرطة المجتمع والدولة في آن معا موضع التطبيق واستعادة فكرة إن الشعب هو مصدر السلطات.

المصادر

1. إبراهيم، سعد الدين،غياب جزئي للمجتمع المدني في العالم العربي، نشرة البيان، الملف السياسي،1424، ص5
2. الانترنيت، الشبكة الدولية للمعلومات ويكبيديا الموسوعة الحرة،ar.wikpedia.org
3. هندي، أمل، جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع المدني(العراق نموذجا)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 32، 2006،ص134.
4. ناصر محمود رشيد، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2008،ص19.
5. المطيري، بانياس عدنان، فاعلية دور المرأة في المجتمع المدني العراقي: دراسة ميدانية في المنظمات التسوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،2005، ص41.
6. هندي، أمل، الديمقراطية الليبرالية: دراسة نظرية في مفهومها وأسسها الفكرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد22، 2001، ص123
7. غليون، برهان، نشأة المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية، محاضرة ألقيت في جامعة قطر، الدوحة، 17مايس، 2001، ص2 http://www.matftoum.com
8. ال مانع، فلاح حسن،المجتمع المدني في العراق:دراسة نظرية تحليلية في الاجتماع السياسي،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد،2004، ص ص94-95
9. حداد، المطران غريغوار، نحو مجتمع مدني، ورقة قدمت إلى مؤتمر الباحثات اللبنانيات حول:(المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي)، بيروت، 18 – 20 نيسان،2004،ص23
10. خاتمي، محمد، المجتمع المدني: مقاربات في دور المرأة والشباب، ترجمة سرمد الطائي،ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001، ص13.
11. أسليم، فاروق،المواطنة العربية وإشكالات الأسئلة، مجلة الفكر السياسي،اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 24-25،2009،ص21.
12. محمد، علي محمد ، دراسات في الاجتماع السياسي، ط1، مطبعة الوادي، الإسكندرية،1977، ص23
13. الكاظم، صالح جواد، العاني، علي غالب،الأنظمة السياسية،ط1،مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991،ص27.
14. الكواري، علي محمد،دراسة المواطنة في الوطن العربي،الدوحة،8\2\2000ص1، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت): Arabs fordemocracy.org
15. أبو دف، محمود خليل أبو دف، تربية المواطنة من منظور إسلامي، 2004، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت): Deplibrary iugaza edu.ps
16. الشماس، عيسى، المجتمع المدني:المواطنة والديمقراطية، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2008، ص43
17. حسين، حسين علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2009،،36، ص 94

18. بلقزيز، عبد الإله، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في مجموعة مؤلفين (المسألة الديمقراطية في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2000، ص79
19. عبدالله، عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية،، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 32،2006، ص 114
20. فوزي، سامح،المواطنة، ط1،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة،2007، ص 9- 23.
21. محمد، علي دريول محمد، إعادة تشكيل الهوية الوطنية مقدمة لبناء عراق ديمقراطي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 36، 2008، ص178
22. داود، عبد العزيز احمد، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة:دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية، العدد 30، 2011،ص 253
23. زيدان، ليث، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي:التربية المواطنية، الحوار المتمدن،العدد1933، 2007، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):www.ahewar.org
24. شعبان، عبد الحسين شعبان، تحديات التنمية:التربية المواطنة،الحوار المتمدن،العدد 3169، 2010، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):www.ahewar.org
25. الفيفي، سميرة احمد حسن، دور الأسرة في تربية المواطنة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت): uqu.edu.sa
26. المديني، توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق، 1997،ص1081
27. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني:الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف،الحوار المتمدن، العدد2742، 2009: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):www.ahewar.org
28. بشارة، عزمي،تعزيز المجتمع المدني،ورقة قدمت إلى أعمال الندوة الإقليمية حول:(المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح)،محافظة الإسكندرية،جمهورية مصر العربية،21 -22 حزيران 2004، ص1
29. حريق إيليا، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق،ورقة قدمت إلى مؤتمر تجمع الباحثات اللبنانيات حول:(المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي)،بيروت، لبنان،18-20نيسان،2004. ص 1- 3
30. عروسي، حسين، المجتمع المدني والدولة: دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتهما بالديمقراطية، ط1، مطبعة دار الفكر، دمشق،2008، ص161
31. اسماعيل، سيف عبد الفتاح،المجتمع المدني والدولة في الدين والمدارس الإسلامية المعاصرة،في ندوة (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية) مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1992،ص292
32. ثابت، احمد ثابت،الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم،ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،القاهرة،1999،ص2-3
33. قنديل، أماني قنديل،إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر، ورقة قدمت إلى مؤتمر (مستقبل التطور الديمقراطي في مصر)،القاهرة، 2-3 تشرين الثاني،1997،ص2
34. شكر، عبد الغفار،أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي،ورقة قدمت إلى مؤتمر(الثقافة العربية والمتغيرات الدولية) عمان، 1999، ص5
35. عبد الصمد، زياد، المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير، ورقة قدمت الى مؤتمر تجمع الباحثات اللبنانيات، مصدر سبق ذكره،ص 152

36. شكر عبد الغفار، المجتمع المدني العربي، صحيفة البيان،الإمارات العربية المتحدة،16نيسان(ابريل)1994.
37. عمران، عمر جمعة، دور النخب الثقافية(الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي، ورقة قدمت مؤتمر(العملية السياسية العراقية بعد خمس سنوات من التغيير)كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2007- 2008، ص 222
38. دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، ص2، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):gazafreedom.maktoobblog.com
39. أديب، نشأت أدور، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري،ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،2009، ص26
40. الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده،ط1،دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1991،ص103
41. الجوهري، عبد الهادي الجوهري، علم الاجتماع السياسي: مفاهيم وقضايا، ط3، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2002،ص77
42. الغزي، ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية: دراسة تحليلية،الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت): www.najialghezi.com
43. ديفرجيه، موريس، علم اجتماع السياسة، ترجمة د.سليم حداد، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،،2001، ص ص 95 – 96.